

قرار رقم ١/٢٨٢

إعلان الملتزم المؤقت في المزايمة العمومية لتزيم تشغيل وتطوير والإشراف على جهاز الرقابة والتفتيش على السفن التجارية في المرافئ اللبنانية، وتحديد فترة التجميد

إن وزير الأشغال العامة والنقل،
بناءً على المرسوم رقم ٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٨ (تأليف الحكومة)،
بناءً على القانون رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٠٢١/٧/٢٩ (قانون الشراء العام)،
بناءً على أحكام دفتر الشروط الخاص لمزايمة تشغيل وتطوير والإشراف على جهاز الرقابة والتفتيش على السفن التجارية في المرافئ اللبنانية،
وحيث أن الدعوة للمشاركة في هذه المزايمة قد تمت وفقاً للأصول المرعية الإجراء،
وحيث أن وزير الأشغال العامة والنقل قد شكّل، سنداً لأحكام المادة ١٠٠ من قانون الشراء العام، لجنة التزيم وأبلغ أصولاً هيئة الشراء العام بهذا الإجراء،
بناءً على اقتراح المدير العام للنقل البري والبحري بالتكليف،

٢٩ نيسان ٢٠٢٦

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تعتبر شركة اللبنانية للخدمات البحرية فائزة بالمزايمة العمومية لتشغيل وتطوير والإشراف على جهاز الرقابة والتفتيش على السفن التجارية في المرافئ اللبنانية وملتزمة مؤقتاً للملف على أن يصار إلى التعاقد معها لإنجاز الأشغال المطلوبة وفقاً للأصول المرعية الإجراء.

المادة الثانية: يتفقد الملتزم المؤقت بعد إستكمال إجراءات تصديق الملف أصولاً وإعلانه ملتزماً نهائياً بكامل حيثيات ومضمون وأحكام دفتر الشروط الخاص.

المادة الثالثة: حددت فترة التجميد البالغة ١٠ أيام عمل ابتداءً من تاريخ نشر هذا القرار على موقع هيئة الشراء العام وفقاً للأصول.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار عبر:

- موقع هيئة الشراء العام.
- موقع وزارة الأشغال العامة والنقل.
- موقع المديرية العامة للنقل البري والبحري.

وزير الأشغال العامة والنقل

فايز رسايني

٢٩ نيسان ٢٠٢٦



يبلغ الي:

- هيئة الشراء العام: التفضل بالاطلاع وإجراء المقتضى.
- المديرية العامة للنقل البري والبحري: لاستكمال تبليغ الشركة المعنية.